الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي من خلال تفسيره:
المفهوم والقواعد والمجالات

الدكتور: مصطفى مفتاح
جامعة محمد الأول وجدة، الكلية المتعددة التخصصات الناظور، المملكة المغربية

Exploring Linguistic Inference in Ibn ‘Arafa al-Warghami’s Tafsir: -Concepts, Methodologies, and Scope-

Mustapha Maftah
mustafa_bou@hotmail.com

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي من خلال تفسيره:
المفهوم والقواعد والمجالات

الدكتور: مصطفى مفتاح
جامعة محمد الأول وجدة، الكلية المتعددة التخصصات الناظور، المملكة المغربية

Exploring Linguistic Inference in Ibn ‘Arafa al-Warghami’s Tafsir: – Concepts, Methodologies, and Scope–

Mustapha Maftah
mustafa_bou@hotmail.com

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إبراز منهج الإمام ابن عرفة الورغمي في الاستنباط اللغوي من خلال تفسيره، بوصفه من المفسرين الذين أولوا اللغة العربية عناية دقيقة وعدّوها المفتاح الأساس لفهم الخطاب القرآني الكريم. وتكمن أهمية البحث في الكشف عن طبيعة اشتغاله اللغوي، وما اتسم به من عمق وتحقيق، حيث يظهر من خلال تفسيره أنّ ابن عرفة لا يَرِدُ على المعاني إلا من بوابة اللغة، مستندًا إلى قواعدها وأقيستها، ومستثمرًا ما تتيحه علوم النحو والصرف والدلالة والبلاغة من أدواتٍ تضبط المعنى وتكشف دقائقه وتستخرج لآلئه وجواهره. ويوضح البحث أن منهجه في الاستنباط اللغوي يقوم على ركيزتين: صرامة لغوية في تحليل اللفظ القرآني وبنائه وسياقه، ومنهجية ترجيحية تعتمد على التحقيق اللغوي لاختيار الوجه الأقرب إلى مدلول النص القرآني الكريم. وقد اعتمد ابن عرفة على جملة من القواعد التي شكّلت عمود منهجه، كمركزية السياق في فهم الدلالة، ودقة الإعراب باعتباره مفتاحًا للمعنى، والتمييز بين الدلالات بحسب اختلاف الصيغ، واستثمار القراءات القرآنية في إغناء المعنى وتوجيهه، إضافة إلى الاحتجاج بالشواهد العربية لإثبات الصواب اللغوي. كما بيّن البحث اتساع مجالات استنباطه، إذ لم يقتصر على الإعراب، بل امتد إلى فقه الصيغة الصرفية، ورصد الفروق الدلالية بين الألفاظ، وبيان الأساليب البلاغية ودورها في توليد المعنى، وربط الآيات بروابط السياق العام للسورة. وتخلص النتائج إلى أن ابن عرفة قدّم نموذجًا تفسيريا يجمع بين متانة اللغة ودقة التحليل، ويُظهر حضور المدرسة المغربية في خدمة علوم القرآن من خلال معالجات لغوية أصيلة ذات قيمة علمية رفيعة.

الكلمات المفتاحية: الاستنباط اللغوي – قواعد الاستنباط – مجالات الاستنباط – ابن عرفة الورغمي – التفسير.

Abstract

This study examines the approach of Imam **Ibn `Arafa al-Warghami** to linguistic deduction in his Qur’anic exegesis, emphasizing his meticulous attention to the Arabic language as the primary key to understanding the Qur’anic text. The study highlights his methodical use of grammar, morphology, semantics, and rhetoric to regulate meaning, reveal subtleties, and extract the linguistic pearls of the Qur’an.

Ibn `Arafa's approach rests on two main principles: **linguistic rigor**, analyzing expressions, structure, and context, and a **preferential methodology**, selecting meanings closest to the intended message through linguistic verification. He relies on context, precise grammatical analysis, distinctions between semantic forms, Qur'anic readings, and Arabic linguistic evidence to support his interpretations.

His linguistic deduction spans syntax, morphology, semantic distinctions, rhetorical devices, and contextual links between verses, reflecting the depth of the Moroccan exegetical tradition. The study concludes that Ibn `Arafa presents a model that combines **linguistic precision with analytical depth**, demonstrating the enduring contribution of his methodology to Qur'anic sciences.

Keywords :Linguistic Deduction – Deduction Rules – Deduction Domains – Ibn `Arafa al-Warghami – Qur'anic Exegesis

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرمنا بدين الإسلام، وأرسل إلينا نبينا المصطفى العدنان، وتفضل علينا بنعمة القرآن، ليخرجنا من الظلمات إلى النور، وقيض له رجالا آتاهم من العلم والحكمة ما يفسرون به ألفاظه، ويستنبطون به أسراره، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين:

وبعد، شاء الله تعالى أن ينزل كتابه الكريم بلسان عربي مبين، فقال تعالى في سورة الشعراء: ﴿ **نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلأَمِينُ (193)عَلَىٰ قَلبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلمُنذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِين** ﴾ [الشعراء: 193-195] وفي سورة يوسف يقول جل ذكره: ﴿ **إِنَّا أَنزَلنَٰهُ قُرءَٰنًا عَرَبِيّا لَّعَلَّكُم تَعقِلُونَ** ﴾ [يوسف: 02]، وفي سورة طه يقول سبحانه: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ أَنزَلنَٰهُ قُرءَانًا عَرَبِيّا وَصَرَّفنَا فِيهِ مِنَ ٱلوَعِيدِ لَعَلَّهُم يَتَّقُونَ أَو يُحدِثُ لَهُم ذِكرا** ﴾ [طه: 113]. وجعله بهذا اللسان القوي معجزة أعجزت فصحاء العرب وبلغاءهم على أن ياتوا بمثله أو بسورة من مثله أو بآيات من مثله، كما بين العليم الحكيم جل جلاله الغرض من إنزال هذا الكتاب المعجز، فقال: ﴿**كِتَٰبٌ أَنزَلنَٰهُ إِلَيكَ مُبَٰرَك لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلأَلبَٰبِ** ﴾ [ص: 29]، وقال: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلقُرءَانَ وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱختِلَٰفا كَثِيرا** ﴾ ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلقُرءَانَ أَم عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقفَالُهَا** ﴾ [النساء:81-محمد: 25].

لذلك، كان لزاما على المتعامل مع هذا الكتاب تلاوة وفهما وتدبرا واستنباطا أن يكون على علم بعلوم اللسان العربي التي يتوصل بها إلى معرفة المعنى وخواص التركيب ووجوه الإعجاز فيه، بل إن شرط المعرفة بعلوم اللغة المختلفة هو من أولى الضرورات التي يجب أن يتحلى بها كلّ قاصد لتفسير كتاب الله تعالى، ناهيك عن القاصد لاستخراج ما خفي من معانيه وأحكامه وحكمه وهداياته؛ لذا نجد غير واحد من علماء الأمة منذ زمن الصحابة والتابعين يحرم على كل أحد يؤمن بالله وباليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب؛ ذلك أن من لم يكن متمكنا من دقائق هذه اللغة وأسرارها وتراكيبها ثم تجرأ على كتاب الله تعالى بالتفسير والبيان بله عن الاستنباط أتى بالعجائب والبدع ووقع في المحظور وضل وأضل. لذلك ما فتئ العلماء قديما

وحديثا يحذرون من لا علم له بهذه اللغة الجليلة التي اختارها الله تعالى لكلامه الكريم من الخوض فيه تفسيرا أو استنباطا... ومن هنا مست الحاجة للمتعامل مع الكتاب الكريم إلى علوم اللغة نحوا وصرفا وبلاغة...؛ إذ بها تعرف الأبنية، وتبين الألفاظ والتراكيب، وتحدد الاشتقاقات، وتفهم الدلالات، وتستفاد المعاني والأحكام، وبها تتذوق حلاوة الإعجاز وتظهر فصاحة الآيات.

وجلالة هذا الأمر كان ابن عرفة رحمه الله على علم ووعي تام بها، إذ إن الدارس لتفسيره يجده مستحضرا له ومنبها إليه قبل الشروع في تفسير أول آية من آيات الكتاب الحكيم؛ ذلك أنه قدم لمجالسه التفسيرية بمقدمة وقف فيها عند المبادئ العشرة لعلم التفسير، فجعل العلم بعلوم العربية هو المستند والدليل الذي ينبغي للمفسر التمكن منه وضبطه؛ لأن المفسر يفسر اللفظة بمعنى، ويستدل عليها بشواهد من الشعر، وكذلك يستدل على إعرابها.

وعليه، فإن المتأمل في استنباطاته يجد أن كثيرا منها، قد توصل إليها باعتماده واتباعه لقواعد لغوية تسهل عليه أخذ الحكمة، وكشف السر في التعبيرات والألفاظ القرآنية، كما أنه لم يقتصر في استنباطاته على مبحث لغوي دون غيره، وإنما كانت استنباطاته اللغوية متنوعة المجالات ومتعددة المسائل والقضايا والاهتمامات. ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث التي تتمثل في الكشف عن معالم الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي، من حيث المدلول والمفهوم، ومن حيث أصوله وقواعده النظرية، ومن حيث مجالاته التطبيقية، مع بيان مدى تأثير تكوينه اللغوي في تفسير الآيات واستنباط مقتضياتها ودلالاتها. وبعبارة أخرى كيف وظف ابن عرفة اللغة وعلومها في استنباط ما وراء معاني الآيات وألفاظها من الحِكم والأحكام والفوائد والنكت واللطائف؟

ومع أهمية بحث هذا موضوع سواء من جهة تعلقه باستنباط لطائف وفوائد القرآن الكريم اللغوية ولا من جهة أهمية تفسير ابن عرفة الورغمي ومكانته العلمية الذي كان ثمرة مجالس تفسيرية تُثور فيها الآيات القرآنية تثويرا بين الشيخ وطلابه، فإن الباحث –حسب اطلاعه وبحثه– لم يجد من بحث فيه من الدراسات السابقة لا عنوانا ولا مضمونا، أما البحوث والدراسات التي تخص موضوع الاستنباط من القرآن الكريم بعامة، فهي كثيرة ومتنوعة، استفاد الباحث من بعضها ما يخدم بحثه وأغراضه وهي مذكورة في قائمة المصادر والمراجع.

أما عن المنهج المتبع في البحث، فإن الباحث قد وظف في بحثه منهجين من مناهج البحث العلمي، وهما:

– **المنهج الاستقرائي**: تجلى في تتبع مواطن الاستنباط اللغوي في تفسير ابن عرفة.

– **المنهج الوصفي**: تجلى في بحث مفهوم الاستنباط اللغوي، وبيان مجالاته وكشف قواعده عند ابن عرفة في تفسيره.

ولتحقيق أغراض هذا البحث، المتمثلة أساسا في تحديد مدلول الاستنباط اللغوي، والكشف عن قواعده وبيان مجالاته عند ابن عرفة في تفسيره، وتنبيه الباحثين إلى دراسته عند أهل الرسوخ في العلم من المفسرين لكتاب الله تعالى، قام الباحث بوضع خطة تتكون من مقدمة ومباحث ثلاثة وخاتمة؛ أما المقدمة، فتشمل التوطئة لموضوع البحث، وبيان إشكاليته، وأهميته، وأهدافه، وخطته، والدراسات السابقة فيه، ومنهجه. والمبحث الأول: حدد فيه الباحث مفهوم الاستنباط اللغوي. والمبحث الثاني: خصصه الباحث لبحث قواعد الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة في تفسيره، إذ إن الناظر في استنباطاته اللغوية ليجد أنها مؤصلة بل ومبنية على قواعد علمية محددة تضبط استنباطه وتعصم نظره في دقائق الآيات والألفاظ القرآنية الكريمة التي ستعرض في هذا المبحث مشفوعة بالبيان والتمثيل. والمبحث الثالث: كشف فيه الباحث مجالات الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة في تفسيره، إذ جاءت شاملة لجل المباحث اللغوية والبلاغية من تقديم وتأخير وتنكير وتعريف وإفراد وجمع، وإضراب... والخاتمة: خصصها لذكر أهم النتائج وأبرز التوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الاستنباط اللغوي من القرآن الكريم

إن تحديد مدلول هذا المفهوم المركب من لفظ «الاستنباط» ووصف «اللغوي» يستلزم الوقوف عند لفظة «الاستنباط» لبيان مدلولاتها اللغوية والاصطلاحية، ليتم بعد ذلك تعريف هذا المفهوم باعتباره لقبا.

المطلب الأول: الاستنباط في اللغة والاصطلاح

✓ **الاستنباط في اللغة:**

الاستنباط في لغة العرب يدل على الاستخراج، ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرءَانَ وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱختِلَٰفا كَثِيرا**﴾[النساء: 82] أي: يستخرجونه منهم[1]. والاستنباط أصله من مادة "نبط"، قال ابن فارس: "النون والباء والطاء كلمة تدل على **استخراج شيء**. واستنبطت الماء: **استخرجته**، والماء نفسه إذا استخرج نبط"[2].

✓ **الاستنباط في الاصطلاح:**

تعددت تعريفات العلماء للاستنباط وتنوعت عباراتهم في بيان مدلوله ومعناه، من ذلك:

تعريف الماوردي (450هـ): "الاستنباط: مختص باستخراج المعاني من ألفاظ النصوص"[3].

تعريف ابن حزم (456هـ): عرف ابن حزم الاستنباط في موضعين من «الإحكام»:

✓ "الاستنباط إخراج الشيء المغيب من شيء آخر كان فيه"[4].

✓ "فالاستنباط هو استخراج الحكم من لفظ هو خلاف لذلك الحكم"[5].

تعريف السرخسي (490هـ): "والاستنباط لَيْسَ إِلَّا اسْتِخْرَاج الْمَعْنى من الْمَنْصُوص بِالرَّأْيِ"[6].

تعريف الزمخشري (538هـ): "ما يستخرجه الرجل بفضل ذهنه من المعاني والتدابير فيما يَعْضُلُ وَيُهِم"[7].

تعريف ابن القيم (752هـ): "الاستنباط استخراج الأمر الذي من شأنه أن يخفى على غير مستنبطه"[8].

تعريف الجرجاني(816هـ): "استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن، وقوة القريحة"[9].

---

[1] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت الطبعة: الأولى – 1412 هـ. 788/01.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 304/5.

[3] أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (450هـ)، الحاوي الكبير، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1999م: 130/16.

[4] أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت:48/1.

[5] نفسه: 21/6.

[6] محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت: 128/2.

[7] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – 1407 هـ. 541/01.

[8] محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ – 1991م : 172/1.

[9] علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405: 01 /22.

تعريف مساعد الطيار: الاستنباط ربط كلام له معنى بمدلول الآية، بأي نوع من أنواع الربط، كأن يكون بدلالة إشارة أو دلالة مفهوم، أو غيرها"[1].

تعريف فهد الوهبي: استخراج ما خفي من النص بطريق صحيح"[2].

وبعد التأمل فيما سبق من تعريفات علمائنا للاستنباط يمكن استخلاص الآتي:

- من شروط الاستنباط إظهار ما كان خفيا.
- جميع التعريفات السابقة اتفقت على التعبير عن الاستنباط بالاستخراج.
- الاستنباط يتعلق بالنص، ولا يعتبر ما يستخرج من التفسير استنباطا، وهذا ظاهر في تعريف الماوردي.
- تعدد عبارات العلماء في تعريف الاستنباط مَرَده إلى المعنى المستنبط؛ فمنهم من جعل المعنى المستنبط هو الحكم؛ كما في تعريف ابن حزم، ومنهم من عبر بالمعاني؛ كما عند السرخسي والزمخشري، والجرجاني، ومنهم من جعل المعنى المستنبط عاما؛ كما في تعريف ابن القيم.
- تقييد ابن حزم لتعريف الاستنباط بقوله: "من لفظ هو خلاف لذلك الحكم" يمكن أن يكون قاصدا بهذا التعريف الاستنباط الباطل؛ إذ إن الاستنباط الصحيح يكون موافقا للنص وليس مخالفا له. كما يمكن أن يكون قد قصد كذلك ما يستنبط من أحكام لمسائل من نصوص غير واردة في تلكم المسائل ابتداء، كاستنباط علي رضي الله عنه لحد شارب الخمر من آية القذف –والله أعلم–
- عملية الاستنباط تتطلب بذل الوسع، وسعة الفهم؛ كما في تعريف الجرجاني.
- ضرورة وجود علاقة أو ارتباط بين النص والاستنباط بمختلف أنواع الربط؛ كما في تعريف مساعد الطيار.
- يشترط في الاستنباط أن يكون بطريق صحيح؛ كما في تعريف فهد الوهبي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستنباط اللغوي باعتباره لقبا:

بعد تحديد معاني الاستنباط في اللغة والاصطلاح، يمكن تعريف مفهوم الاستنباط اللغوي باعتباره لقبا بأنه:

"**توظيف علوم اللغة العربية في استخراج ما خفي من المعاني والأحكام والحِكم القرآنية مما تدل عليه الآيات وتقتضيه بطريق صحيح**".

❖ **شرح التعريف:**

– **توظيف علوم اللغة العربية**: معنى هذا القيد هو أن المفسر عند قيامه بعملية الاستنباط من القرآن الكريم يوظف علوم العربية المختلفة نحوا وبلاغة... لاستخراج أنوار القرآن الكريم ولآلئه الذي نزل بلسان عربي مبين.

– **في استخراج**: كلمة استخراج يقتضيها التعريف اللغوي للاستنباط، ثم إنها تدل على معنى بذل الوسع والاجتهاد الذي هو من شروط الاستنباط.

– **ما**: للدلالة على شمولية الاستنباط لمختلف المجالات والقضايا والمباحث اللغوية.

– **خفي**: قيد لإخراج ما تدل عليه الآيات دلالة ظاهرة، ولا يحتاج إلى مشقة ولا بذل للوسع لاستخراجه.

---

[1] الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية شوال 1437هـ. ص 160-161.

[2] فهد بن مبارك بن عبد الله الوهبي، منهج الاستنباط من القرآن الكريم، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى2007م-1428هـ. ص44.

– **من المعاني والأحكام والحكم**: تأكيد على شمولية الاستنباط؛ إذ إن الاستنباط قد يكون له ارتباط بالمعاني أو الأحكام أو الفوائد واللطائف اللغوية بعامة.

– **مما تدل عليه الآيات وتقتضيه**: قيد لا بد منه للدلالة على ضرورة تعلق الاستنباط بالآية التي يؤخذ منها الحكم أو المعنى، إذ لا معنى لاستنباط بعيد عن دلالات الآيات ومقتضياتها.

– **بطريق صحيح**: قيد يُخرج الاستنباط غير الصحيح، وغير المبني على الأصول والقواعد العلمية؛ إذ إن الاستنباط الباطل هو استنباط من حيث كونه استخراجا لما خفي بمشقة وجهد، إلا أنه لا يعتد به عند أهل العلم لكونه مبنيا على محض الهوى أو التعصب المجرد من القواعد والدلالات اللغوية.

المبحث الثاني: قواعد الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي في تفسيره

لقد حث الإسلام الراسخين في العلم على التدبر في آيات هذا الكتاب العظيمة، وإعمال الفكر فيها لاستنباط مقتضياتها وما تدل عليه وترشد إليه، قال تعالى: ﴿ **وَلَقَد يَسَّرنَا ٱلقُرءَانَ لِلذِّكرِ فَهَل مِن مُّدَّكِر** ﴾ [القمر: 22] وقال: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلقُرءَانَ وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱختِلَٰفا كَثِيرا**﴾ [النساء: 82][1]. ومفهوم الآية أنه ليس لأحد أن يتعامل مع القرآن الكريم فهما وتفسيرا واستنباطا على وفق هواه، بل لابد له من قواعد تحكمه وتضبطه، وقانون كلي يعول عليه ويعصمه، قال الزركشي رحمه الله: "ومعلوم أن تفسيره يكون بعضه من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض لبلاغته ولطف معانيه **ولهذا لا يستغنى عن قانون عام يعول في تفسيره عليه ويرجع في تفسيره إليه من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها وسياقه وظاهره وباطنه وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم ويدق عنه الفهم**"[2].

وعليه، فإن قواعد الاستنباط هي بمثابة أدوات تورث المفسِّر **العصمة العلمية**، وتحفظه من الوقوع في الخطأ والزلل أثناء قيامه بعملية الفهم مرورا بعملية التدبر ووصولا إلى نتيجة الاستنباط، كما تحميه أيضا من القول على الله بغير علم وتحميل الآية ما لا تطيق، وهذا بلا شك قد وقع فيه الكثير ممن حاول أن يستنبط بناء على فهمه المجرد من القواعد والمبني على محض الهوى والتشهي، فجاؤوا بالعجائب والغرائب والافتراءات والأباطيل التي ما أنزل الله بها من سلطان، وهذا ما يعرف عند المفسرين ببدع التفاسير.

إن الوعي التام بأهمية الاستناد إلى القواعد العلمية للراغب في تثوير القرآن الكريم للوصول إلى بعض كنوزه وأنواره سبق إلى ابن عرفة رحمه الله تعالى قبل أن يفكر في خوض بحر أحكام وحكم وجواهر القرآن الكريم، إذ خصص مجلسه الأول من مجالسه التفسيرية للحديث عن المؤهلات والكفاءات العلمية والعملية والأخلاقية التي يجب توفرها في المفسر بعامة وفي المفسر المجتهد بخاصة، فقد ميز رحمه الله بين نوعين من المفسرين؛ مفسر غير مجتهد، ويقصد به من يرغب أصالة في بيان معاني الألفاظ دون الاجتهاد في استخراج ما وراءها من المقتضيات والأحكام. ومفسر مجتهد: ويقصد به المفسر الذي تمكن من أدوات التفسير وحصل ملكات الاجتهاد والاستنباط. فقال رحمه الله –متحدثا عن شروط المفسر المجتهد–: "والمفسر من شروطه: حفظ القرآن كله؛ لأن المفسر إذا استحضر آية لا يحل له أن يفسرها لاحتمال أن يكون هنالك آية أخرى ناسخة لها أو مقيدة أو مخصصة أو

[1] أ. د. محمد عبد المنعم القيعي، الأصلان في علوم القرآن، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة 1417هـ- 1996م. 161/1.

[2] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م: 15/1.

مبيّنة فلا بد للمفسر من حفظ القرآن كله". وقال أيضا –مبينا ضرورة تمكن المفسر المجتهد من اللغة وقواعدها وشواهدها: " ودليله: اللغة العربية والبيان؛ لأن المفسر يفسر اللفظة بمعنى ويستدل عليها بشواهد من الشعر وكذلك يستدل على إعرابها".

فإذا كان هذا هو حال ابن عرفة مع قواعد الاستنباط والاجتهاد وهو لايزال في مقدماته الأولى من تفسيره، فإن القارئ والدارس لتفسيره الكبير يدرك يقينا مدى اهتمامه بالقواعد العلمية بعامة والقواعد اللغوية بخاصة؛ إذ إن استنباطاته اللغوية لم تكن أبدا عن تدبر مجرد من القواعد العلمية، وإنما هي مبنية على قواعد علمية لغوية متنوعة بتنوع علوم اللغة نحوا وصرفا وبلاغة... ولما كانت قواعد الاستنباط اللغوية هي السبيل الموصل لاستنباط مقتضيات الآيات اللغوية، والقانون العاصم من تحميل الآيات ما لا تطيقه، فإن توظيف ابن عرفة للقواعد العلمية اللغوية المختلفة في استنباطاته القرآنية قد تميز بغاية الحكمة والدقة. فتجده أحيانا يقف مع آية من الآيات القرآنية الجليلة ثم يستنبط منها ما يتوصل إليه باجتهاده المبني على قاعدة علمية لغوية معينة، وأحيانا يستنبط الحِكَمَ والأسرار من مخالفة قاعدة علمية لغوية لدلالات الآية الظاهرة، فيقول–على سبيل المثال–: "لم جاءت الآية على خلاف هذه القاعدة؟"، وأحيانا يحصل لأحد طلابه إشكال ما في قاعدة علمية لغوية معينة تكون لها علاقة بالآية المفَسَّرة، فيستنبط ابن عرفة الجواب بناء على مقتضيات تلك القاعدة، وأحيانا يستنبط السر من توظيف لفظ دون سواه أو تعبير دون غيره، فيقول–على سبيل المثال–: "لم جاءت لفظة كذا مفردة في موضع كذا ووردت بالجمع في موضع كذا؟ أو لم قدمت في هذا الموضع وأخرت في موضع آخر؟"،

وفيما يلي بسط لجملة من القواعد العلمية اللغوية التي بنى عليها ابن عرفة استنباطاته القرآنية مع التمثيل لها، والتعليق عليها بيانا وتحليلا واستدلالا كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

قاعدة: "الإشارة بلفظ البعيد للقريب تفيد التعظيم"[1]:

لفظ "ذلك+ اسم دال على الإشارة، يجاء به في لسان أهل اللغة للدلالة على بعد المنزلة المشار إليه، فإنه مع الكاف وحدها "ذاك+ للمتوسط، وبدونها "ذا+ للقريب، وبهما معا "ذلك+ للبعيد جدا. وحينما يقصد المتكلم التعظيم يستعمل "ذلك+ الدال في الأصل على البعد، فإن لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم، كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أي عزيز التناول بعيد الإدراك لشرفه ورفعته، وبعد درجته، وعلو مرتبته، يقول السكاكي –متحدثا عن دلالات اسم الإشارة– "...وببعده تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم "ذلك الفاضل+ و"أولئك الفحول+، وكقوله عز وعلا: ﴿ **ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ** ﴾ [البقرة: 2] ذهابا على بعده درجة، وقولها فيما يحكيه جل وعلا: ﴿ **قَالَت فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ** ﴾[يوسف: 32] ولم تقل فهذا ويوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق أن يحب ويفتتن به واستبعادًا لمحله، ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى: ﴿ **وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ** ﴾[الزخرف: 72] أو خلاف تعظيمه كما تقول "ذلك اللعين+ أو ما سوى ذلك مما له انحراط في هذا السلك ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط". ومثال هذه القاعدة في تفسير ابن عرفة: ما استنبطه رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ** ﴾ [البقرة: 2] للحكمة من الإشارة بلفظ البعيد للقريب، فقال رحمه الله: "أورد الزمخشري هنا سؤالا قال: الإشارة بذلك للبعيد وهو هنا قريب. وأجاب بأن المراد القرب المعنوي. قلت: السؤال غير وارد لأنه أجاب في غير هذا الموضع في قوله تعالى: ﴿ **قَالَت فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ**

[1] يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987م. 183/1.

لَيُسجَنَنَّ وَلَيَكُونا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف:32] وفي قوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ ٱدعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَة لَّا فَارِض وَلَا بِكرٌ عَوَانُ بَينَ ذَٰلِكَ فَٱفعَلُواْ مَا تُؤمَرُونَ** ﴾ [البقرة:67] أن الإشارة بلفظ البعيد للقريب على سبيل التَّعظيم وهو معنى يذكره البيانيون"[1].

2. قاعدة: "الاسم يقتضي الثبوت، والفعل يقتضي التجدد":

اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر، فمن ذلك: قول الله تعالى: ﴿ **وَتَحسَبُهُم أَيقَاظا وَهُم رُقُود وَنُقَلِّبُهُم ذَاتَ ٱليَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلبُهُم بَٰسِط ذِرَاعَيهِ بِٱلوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعتَ عَلَيهِم لَوَلَّيتَ مِنهُم فِرَارا وَلَمُلِئتَ مِنهُم رُعبا** ﴾[الكهف:18]. لو قيل "يبسط" لم يؤد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البَسْط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فباسط أشعر بثبوت الصفة. وقوله: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذكُرُواْ نِعمَتَ ٱللَّهِ عَلَيكُم هَل مِن خَٰلِقٍ غَيرُ ٱللَّهِ يَرزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلأَرضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤفَكُونَ** ﴾[فاطر:03]، لو قيل: رازقكم لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاء الفعل في صورة المضارع مع أنَّ العامل الذي يفيده ماضٍ، نحو: ﴿ **وَجَاءُو أَبَاهُم عِشَاء يَبكُونَ** ﴾[يوسف:16]، إذ المراد أنْ يفيد صورة ما هم عليه وقْتَ المجيء، وأنهم آخذون في البكاء يجدِّدونه شيئاً بعد شيء[2]. ومثالها في تفسير ابن عرفة: استنباطه رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿**قَد كَانَ لَكُم ءَايَة فِي فِئَتَينِ ٱلتَقَتَا فِئَة تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخرَىٰ كَافِرَة يَرَونَهُم مِّثلَيهِم رَأيَ ٱلعَينِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصرِهِۦ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبرَة لِّأُوْلِي ٱلأَبصَٰرِ** ﴾[آل عمران:13] للحكمة من التعبير في الفئة الأولى بالفعل وفي الثانية بالاسم، قال رحمه الله: "فيها سؤال، وهو لم عبر في الأولى بالفعل وفي الجملة الثانية بالاسم، وهلا قيل فيه: مقاتلة في سبيل الله وأخرى كافرة، أو يقال فيه: تقاتل في سبيل الله وأخرى تكفر؟ والجواب: إما بأن القتال أمر فعلي فهو متجدد فلذلك عبر عنه بالفعل، والكفر أمر اعتقادي قلبي فهو ثابت، فناسب التعبير عنه بالاسم، وإما بأن في الآية حذف التقابل أي فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت"[3].

واستنبط ابن عرفة على وفق هذه القاعدة أيضا عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **أَفَأَمِنَ أَهلُ ٱلقُرَىٰ أَن يَأتِيَهُم بَأسُنَا بَيَٰتا وَهُم نَائِمُونَ (97)أَوَ أَمِنَ أَهلُ ٱلقُرَىٰ أَن يَأتِيَهُم بَأسُنَا ضُحى وَهُم يَلعَبُونَ (98)** ﴾[الأعراف:96-97]. حيث سئل رحمه الله عن الحكمة في التعبير بالاسم في قوله: « **نَائِمُونَ** »، والتعبير بالفعل في قوله: « **يَلعَبُونَ** ». فأجاب رحمه الله: "بأن الاسم يقتضي الثبوت؛ والنائم ساكن، والفعل يقتضي التجدد؛ واللعب حركة تتجدد شيئا فشيئا"[4].

3. قاعدة: "التوبيخ على الأدنى يستلزم التوبيخ على ما فوقه"[5]:

---

[1] تفسير ابن عرفة: 105/1.

[2] راجع: أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م. 139/2. جلال الدين السيوطي (911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ – 1988م. 495/3.

[3] تفسير ابن عرفة: 70/2.

[4] نفسه: 119/3.

[5] راجع بعض تطبيقات هذه القاعدة في الألوسي (1270هـ)، تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ. 305/1.

مثالها: سؤال طرح على ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعدَ إِيمَٰنِكُم كَٰفِرِينَ** ﴾ [آل عمران:99]. حيث قيل له: "قلتم إن الاستفهام هذا للإنكار والتوبيخ، وأنه يتنزل منزلة النفي، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص، والتوبيخ على الأدنى يستلزم التوبيخ على ما فوقه، فَوُبِّخوا أولا على معصية قاصرة وهي كفرهم في أنفسهم، فلا فائدة في توبيخهم على تسببهم في كفر غيرهم. فأجاب رحمه الله مستنبطا الحكمة من ذلك: "التوبيخ هنا مشوب بالنعي[1] عليهم بأفعالهم القبيحة، ولا شك أن قولك للشخص: "لم تسرق؟+ أخف من قولك: "لم تسرق وتزني؟+؛ لأن الثاني أبلغ في القبح"[2].

4.قاعدة: "التعبير بالماضي يقتضي التحقق والحصول، والتعبير بالمستقبل يفيد التجدد والتصوير"[3]:

مثالها: استناط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا ٱلمُؤمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَت قُلُوبُهُم وَإِذَا تُلِيَت عَلَيهِم ءَايَٰتُهُۥ زَادَتهُم إِيمَٰنا وَعَلَىٰ رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ** ﴾ [الأنفال:02]. لسبب التعبير بالماضي في قوله تعالى: « **ذُكِرَ** »،وقوله: «**وَجِلَت** »،وعبر بعد ذلك بالمستقبل في قوله تعالى: « **تُلِيَت** »،؟ فأجاب رحمه الله: "بأن الماضي يقتضي التحقق والحصول، فناسب الأولين لأنه أبلغ في المدح إشارة إلى سرعة الحصول، وعبر في الثالث بالمستقبل إشارة إلى التجدد والتصوير، كقوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُ بَصِير** ﴾ [الحج:61]"[4].

5.قاعدة: "إن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها"[5]:

مثالها: استنباط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **لَقَدِ ٱبتَغَوُاْ ٱلفِتنَةَ مِن قَبلُ وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ ٱلحَقُّ وَظَهَرَ أَمرُ ٱللَّهِ وَهُم كَٰرِهُونَ** ﴾ [التوبة: 48] لجواب يتعلق بإشكال في فهم الآية، حيث إن القاعدة أن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فيوهم ظاهر الآية أنهم لما جاء الحق وظهر أمر الله تابوا ورجعوا عن ابتغاء الفتنة، والفَرْضُ أنهم لم يزالوا منافقين، فقال رحمه الله: وأجيب بوجهين:

الوجه الأول: أن المنافقين كانوا أولا يبتغون الفتنة ويقاتلون ويضرون المؤمنين بالفعل، فلما كثر الإسلام وضعف الكفار، صاروا يضرونهم بإيقاع الفتنة بينهم فقط، لَا بنصرة الكفار عليهم، فالغاية بينة. ورده ابن عرفة بأنه لَا ينفي السؤال؛ لأن أول الآية: ﴿ **لَو خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُم إِلَّا خَبَالا وَلَأَوضَعُواْ خِلَٰلَكُم** ﴾ [التوبة: 47].

الوجه الثاني: أن الغاية راجعة إلى الأخير فقط؛ لأن ابتغاءهم الفتنة لم يزل واقعا منهم، وتقليبهم الأمور وتجمعهم على المؤمنين انقطع بظهور الحق، فلم يقدروا عليه"[6].

---

[1] النعي في اللغة: قال ابن فارس: "النون والعين والحرف المعتل: أصل صحيح يدل على إشاعة شيء. منه النعي: خبر الموت، ويقال ينعى على فلان، إذا وبخه، كأنه يشيع عليه ذنوبه". مقاييس اللغة: 447/5.

[2] تفسير ابن عرفة: 197/2.

[3] نماذج هذه القاعدة كثيرة جدا في كتب التفسير، للاطلاع على بعضها ينظر –على سبيل المثال– تفسير التحرير والتنوير: 229/1- 296/2- 172/30.

[4] تفسير ابن عرفة: 215/3.

[5] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت: 266/7.

[6] تفسير ابن عرفة: 281/3-282.

6.قاعدة: ""إذا لا تدخل إلا على المحقق الوقوع، "وإن تدخل على المشكوك فيه"[1]:

وظف ابن عرفة رحمه الله هذه القاعدة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَإِن تَعجَب فَعَجَب قَولُهُم أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلق جَدِيدٍ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم وَأُوْلَٰئِكَ ٱلأَغلَٰلُ فِي أَعنَاقِهِم وَأُوْلَٰئِكَ أَصحَٰبُ ٱلنَّارِ هُم فِيهَا خَٰلِدُونَ** ﴾[الرعد:05]، حيث قال: "في الآية سؤال وهو أن (إذا) لَا تدخل إلا على المحقق الوقوع، و(إنْ) تدخل على المشكوك فيه، والتعجب من هؤلاء محقق وقوعه؛ لأنهم أنكروا البعث وخالفوا مع علمهم أن الله خلقهم وأوجدهم وأوجد المخلوقات من عدم فهو قادر على إعادتها.

فأجاب رحمه الله –مستنبطا-: بأن التعجب إنما يكون مما خفي سببه، فما يتعجب إلا مَن يخفي عليه السبب، والنبي عالم بأن ذلك الواقع منهم أراده الله وقدره عليهم، فهو في خاصته لَا يتعجب منهم، فضلا عن أن يكون تعجبه منهم محققا بدليل قوله تعالى: ﴿ **قَالَت يَٰوَيلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوز وَهَٰذَا بَعلِي شَيخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيءٌ عَجِيب** ﴾ [هود:72][2].

7. قاعدة: "الفعل إذا كان غريبا عجيبا مما يستبعد وقوعه ويستغرب يؤتى فيه بـ"السين الدالة على تحقيق وقوعه لَا على الاستقبال"[3]:

مثالها: استنباط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَة رَّابِعُهُم كَلبُهُم وَيَقُولُونَ خَمسَة سَادِسُهُم كَلبُهُم رَجمَا بِٱلغَيبِ وَيَقُولُونَ سَبعَة وَثَامِنُهُم كَلبُهُم قُل رَّبِّي أَعلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعلَمُهُم إِلَّا قَلِيل فَلَا تُمَارِ فِيهِم إِلَّا مِرَاء ظَٰهِرا وَلَا تَستَفتِ فِيهِم مِّنهُم أَحَدا** ﴾[الكهف:23]. للحكمة من التعبير بـ "السين في قوله تعالى: «**سَيَقُولُونَ** »،دون ما عداه؟ حيث قال رحمه الله –بعدما انتقد استنباط الزمخشري[4]-: "والصواب أن يقال: إن الفعل إذا كان غريبا عجيبا مما يُستبعد وقوعه يؤتى فيه بـ "السين الدالة على تحقيق وقوعه، لَا على الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَاءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُم عَن قِبلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيهَا قُل لِّلَّهِ ٱلمَشرِقُ وَٱلمَغرِبُ يَهدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَٰط مُّستَقِيم**﴾[البقرة:142]، وقوله: ﴿ **وَجَعَلُواْ ٱلمَلَٰئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُم عِبَٰدُ ٱلرَّحمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلقَهُم سَتُكتَبُ شَهَٰدَتُهُم وَيُسـَٔلُونَ** ﴾[الزخرف:19] وهنا لَا شك إن قول من قال: إنهم « »، أبعد عن الصواب وأغرب من قول من قال: إنهم « »؛ لأن الصحيح أنهم « » فأقرب منه كان أصوب مما بعد"[5].

8. القاعدة تغليب المتكلم على المخاطَب[6]:

مثالها: استنباط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِم وَلِقَائِهِۦ فَحَبِطَت أَعمَٰلُهُم فَلَا نُقِيمُ لَهُم يَومَ ٱلقِيَٰمَةِ وَزنا** ﴾ [الكهف:105] للحكمة من تغليب المخاطَب على المتكلم في قوله: « » مع أن القاعدة العكس،

---

[1] عباس حسن (1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر: 279/2.

[2] تفسير ابن عرفة: 484/3-485.

[3] خالد بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م. 396/2.

[4] قال الزمخشري: "فإن قلت: لم جاء بسين الاستقبال في الأوّل دون الآخرين؟ قلت: فيه وجهان: أن تدخل الآخرين في حكم السين، كما تقول: قد أكرم وأنعم، تريد معنى التوقع في الفعلين جميعا، وأن تريد بيفعل معنى الاستقبال الذي هو صالح له". الكشاف: 713/2.

[5] تفسير ابن عرفة: 715/3.

[6] البرهان في علوم القرآن: 303/3.

فقال رحمه الله: "إن قلت: القاعدة تغليب المتكلم على المخاطب، فهلا قال: "إلهنا « »؟ فالجواب: أنه يوحد الله تعالى لَا يعتقد له شريكا، والآية خرجت مخرج الرد عليهم، فناسب أن يقول « » لأنهم يشركون به"[1].

9. قاعدة: "إذا تقدم اسم نكرة ثم أعيد فإنما يعاد معرفا بالألف واللام"[2]:

مثالها: استنباط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **يُزَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسمُهُۥ يَحيَىٰ لَم نَجعَل لَّهُۥ مِن قَبلُ سَمِيّا (7) قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰم وَكَانَتِ ٱمرَأَتِي عَاقِرا وَقَد بَلَغتُ مِنَ ٱلكِبَرِ عِتِيّا**﴾[مريم:7-8] للسر من عدم تعريف "غلام لما أعيد ذكره ثانية، حيث إن القاعدة إذا تقدم اسم نكرة، ثم أعيد، فإنما يعاد معرفا بالألف واللام، كما قال الله تعالى: ﴿ **أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰم** ﴾[المزمل:14-15]، وقال هنا « »، فقال: « » فهلا قال: "أنى يكون لي الولد؟ أو يقول: "أنى يكون لي الغلام؟ فأجاب رحمه الله بوجهين:

أحدهما: أن الغلام هنا مصرح باسمه، فأشبه المعرفة، فلذلك لم يعده معرفا.

الثاني: أن ذلك إنما هو حيث يعاد بلفظه، وهنا إنما أعيد بلفظ الولد، ولا شك أن أحدهما أعم من الآخر، فالغلام أعم؛ فإنه يمكن أن يكون ولد ولده، أو ولد أحد من قرابته؛ فأخذ هو بحق السؤال باستبعاد كونه ولده"[3].

10.قاعدة: "المفعول يحذف قصداً للعموم"[4]:

مثالها: استنباط ابن عرفة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَة وِزرَ أُخرَىٰ وَإِن تَدعُ مُثقَلَةٌ إِلَىٰ حِملِهَا لَا يُحمَل مِنهُ شَيء وَلَو كَانَ ذَا قُربَىٰ** ﴾ [فاطر: 18]. للفائدة من قوله تعالى: « **وَإِن تَدعُ مُثقَلَةٌ** »، حيث إن القاعدة أن المفعول إنما يحذف قصدا للعموم، فالمراد: "وإن تدع مثقلة أحدا، وهو عام في القريب والبعيد. فقال رحمه الله تعالى: "وأجيب بأنه نفي لما قد يتوهم من أن القريب قد يتحمل عن قريبه فيذب عنه ويرعاه"[5].

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

1 تفسير ابن عرفة: 753/3.

2 البرهان في علوم القرآن: 99/4. أحمد الفزاري القلقشندي (821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت: 220/6.

3 تفسير ابن عرفة: 129/4.

4 ذكر أهل البلاغة عدة أغراض لحذف المفعول، منها: القصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار. كما تقول: "قد كان منك ما يؤلم" أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان. وعليه قوله تعالى: ﴿ ﴾ [يونس: 25] أي: يدعو كل أحد.

أبو المعالي القزويني الشافعي(739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة: 158/2.

5 تفسير ابن عرفة: 779/4.

المبحث الثالث: مجالات الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي من خلال تفسيره

قد سبقت الإشارة في مقدمة البحث إلى أن كتاب الله الكريم نزل بلسان عربي مبين، مما يعني أن التمكن من هذا اللسان لمن أراد أن يتعامل مع ألفاظه وآياته حتم لازم، لأن معرفة معاني ألفاظ الكتاب العزيز بله عن استنباط دلالاته ومقتضياته وما خفي من أحكامه وحكمه لا يتحقق إلا بها، وفي هذا المعنى يقول ابن فارس (395هـ) في كتابه «الصاحبي»: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلم من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جل وعز، وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدا"[1].

وليس المراد بهذا الكلام أن المتعامل مع كتاب الله تعالى فهما وتفسيرا وتدبرا واستنباطا ملزم بالإحاطة بكل ما قلته العرب في الفلوات والفيافي وما جاء عنهم من شواذ الأبنية وغرائب التصريف، وإنما المراد هو معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، وفي هذا المعنى يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله: "ويعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين"[2].

ولا شك في أن الناظر في تفسير ابن عرفة ليدرك جلالة اجتهاده في خدمة اللغة العربية من خلال طرح كثير من الآراء في مجالات لغوية مختلفة نحوا وصرفا وبلاغة... فلا تكاد تقرأ بعض الصفحات من تفسيره إلا وجدتها حاوية لجملة من القضايا والمسائل اللغوية المختلفة. وبالطبع، فإن هذا الأمر بديهي عند من يدرك إلمام وإحاطة ابن عرفة رحمه الله بقواعد اللغة ومجالاتها المختلفة، حتى إن الباحث في سيرته رحمه الله وقيمة تفسيره العلمية ليجد عددا ممن ترجم له أو عرَّف بتفسيره يثني على فضله في مجال العلوم الشرعية بعامة ومجال اللغة بخاصة، ويكفي أن أستشهد في هذا السياق بكلام الفاضل محمد بن عاشور حينما تحدث عن تفسير ابن عرفة ومنهجه ومكانته، فقال: "وكان ابن عرفة يسلك مسلك الجمع والتحليل والإملاء فتُتلى الآية أو الآيات بين يديه ثم يأخذ معناها بتحليل التركيب وإيراد كلام أئمة اللغة أو النحو على معاني المفردات ومفاد التراكيب منشداً على ذلك الشواهد وموردا الأمثال والأحاديث، ويهتم بالتخريج والتأويل حتى تتضح دلالة الآية مستقيمة على المعنى الذي يتعلق به ويرد ما عسى أن يكون قد وقع من تخريج بعيد أو تأويل غير مقبول بتطبيق القواعد اللغوية والنكت البلاغية أو بإثارة ما يتعلق بالمفاد"[3].

ويأتي هذا المبحث ليجلي بعض تلك المجالات اللغوية التي استند إليها ابن عرفة في فهمه لكتاب الله تعالى والاستنباط منه، حيث إن المتأمل في استنباطاته اللغوية ليجد كثيرا منها من أبكار أفكاره إذ لا يكاد يعثر على مثيلاتها في كتب التفسير، وهذا فضل آخر يضاف إلى ما أورده الفاضل ابن عاشور من فضائل ابن عرفة اللغوية ذلك أنه مارس القواعد والمسائل اللغوية حتى صارت له ملكة يتوصل بها إلى معرفة كثير من الجزئيات والدقائق واللطائف القرآنية سواء المتعلقة بالألفاظ أو بالأبنية والتراكيب على نحو لم يسبق إليه في كثير من المواضع. وفيما يلي طائفة من المجالات اللغوية التي جعلها ابن عرفة مسلكا لاستنباط الحِكم

---

[1] أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية، الطبعة الأولى، «عيسى البابي الحلبي»، القاهرة 1977م. ص: 50

[2] التحرير والتنوير: 18/01.

[3] محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية سلسلة البحوث الإسلامية، الطبعة الثانية 1417هـ: ص97.

والأحكام واللطائف والفوائد القرآنية المتنوعة، موزعة على بعض المباحث اللغوية على سبيل المثال لا الحصر؛ إذ استيعاب مجالات الاستنباط اللغوي في تفسير ابن عرفة يحتاج لتأليف خاص مستقل لا إلى مبحث مختصر.

أولا: التنكير والتعريف[1]:

يعد التنكير والتعريف من أهم المباحث اللغوية التي اعتمد عليها ابن عرفة كثيرا في استنباطاته، فكان يكثر السؤال عن السر والغرض من تنكير كلمة ما في موضع وتعريفها في آخر، وعن التعبير بالتنكير دون التعريف والعكس، ومن أمثلة ذلك:

1. استنبط ابن عرفة من قول الله تعالى: ﴿ **وَلَو أَنَّهُم ءَامَنُواْ وَٱتَّقَواْ لَمَثُوبَة مِّن عِندِ ٱللَّهِ خَير لَّو كَانُواْ يَعلَمُونَ** ﴾[البقرة: 103] بناء على تحديده لغرض التنكير أن الثواب من عند الله تعالى وحده، فقال رحمه الله: "التّنكير هنا **للتعليل** بمعنى: أنّ الثواب من عند الله وإن قل في ذاته فهو خير من ذلك كلّه، " وجواب "لَوْ" إما نفس قوله « » وإما نفس الثواب المفهوم منها، وإما مقدر[2].

2. استنباطه لحقيقة الحياة الدنيا بناء على تحديده لعلة تنكير لفظ الحياة في قول الله تعالى: ﴿ **وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰة وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَة** ﴾[البقرة: 96]، فقال رحمه الله: "إنّه نكرة للتقليل، أي: يحرصون على الحياة القليلة فأحرى الكثيرة، فيكون من التنبيه بالأدنى على الأعلى، هذا أظهر وأدلّ على اختصاصهم بالحرص على الحياة وأبلغ"[3].

3. استنباطه لعلة تنكير لفظ آية في قول الله تعالى: ﴿ **وَلَو أَنَّنَا نَزَّلنَا إِلَيهِمُ ٱلمَلَٰئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلمَوتَىٰ وَحَشَرنَا عَلَيهِم كُلَّ شَيء قُبُلا مَّا كَانُواْ لِيُؤمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكثَرَهُم يَجهَلُونَ** ﴾[الأنعام: 111]، فقال: "لو جاءتهم آية على وفق تمنيهم لكانت معرفة، فكان يقال: "لَئِنْ جَاءَتْهُمْ الآيَةُ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا" فلم نكرت؟ وأجيب بأنها نكرت تنكير تعظيم وتخصيص بالصفة، أي آية مقترحة، كما قال في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلفَجرِ (1)وَلَيَالٍ عَشر**﴾[الفجر: 1-2]"[4].

ثانيا: الجمع والإفراد:

يعد الإفراد والجمع من المعجزات اللغوية التي تميز بها القرآن الكريم، إذ إنه بلغ المنتهى في هذا المبحث اللغوي الدقيق كما في سائر مناحي اللغة العربية التي عجز فصحاء العرب وبلغاؤهم عن الإتيان بمثلها. فالمتدبر في الاستعمالات القرآنية للألفاظ سواء في حال الجمع أو في حال الإفراد ليجد أن أي محاولة للتغيير أو التبديل في توظيف تلك الصيغ إفرادا أو جمعا قد يفسد التعبير بالكلية ويغير المعنى بالجملة أو على الأقل يذهب قوة بلاغته وحلاوة فصاحته وجزالة ألفاظه. ولهذا فقد اهتم ابن عرفة رحمه الله بهذا المبحث اهتماما خاصا، إذ لا يكاد يغفل عن النظر في الألفاظ من حيث الإفراد أو الجمع ليستنبط ما يدل عليه اختيار القرآن لإفراد دون جمع أو لجمع دون إفراد، فتجده يقول على سبيل المثال: "لماذا جمع لفظ كذا وأفرد لفظ كذا" خاصة إذا ذكروا

---

[1] عرف الجرجاني المعرفة بقوله: "المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي المضمرات والإعلام والمبهمات وما عرف باللام والمضاف إلى أحدهما والمعرفة أيضا إدراك الشيء على ما هو عليه وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف". وقال في النكرة: "النكرة ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس". التعريفات: 1/221-246.

[2] تفسير ابن عرفة: 1/368.

[3] نفسه: 1/357.

[4] نفسه: 2/696.

في آية واحدة أو في سياق واحد، وتجده تارة أخرى يقعد قاعدة خاصة بهذا المبحث بناء على استعمال القرآن للألفاظ إفرادا وجمعا، وأحيانا تجده يستنبط ما يرجح مذهبا لغويا على آخر في الإفراد والجمع، ومن أمثلة ذلك:

1. استنباطه للحكمة من جمع السماوات وإفراد الأرض في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي خَلقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ وَٱختِلَٰفِ ٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلفُلكِ ٱلَّتِي تَجرِي فِي ٱلبَحرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ** ﴾ [البقرة:164] فقال رحمه الله: "وإنما جمعت السماوات وأفردت الأرضون مع أنها سبع لأنّ عدد السماوات يدرك بالرصد، وطول الأعمار، والكسوفات، وأطوال البلاد وأعراضها، وجري الكواكب، والأرضون لا طريق لنا إلى إدراكها بوجه إلا من السمع، لأن المشاهد لنا منها إنما هي أرض واحدة فأفردت بالذكر، ولذلك اختلف فيها الإمام المازري وشيخه عبد الحميد الصائغ"[1].

2. استنباطه للسر من إفراد المغفرة في قوله تعالى: ﴿ **أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلهُدَىٰ وَٱلعَذَابَ بِٱلمَغفِرَةِ فَمَا أَصبَرَهُم عَلَى ٱلنَّارِ** ﴾ [البقرة:175] فقال: "وإنما أفردت المغفرة إشارة إلى أن مغفرة واحدة تكفي في رفع العذاب وإن تعدد، وهذا دليل على أن التوبة من الكفر قطعية القبول وأنّها تَجُبّ ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ إِن يَنتَهُواْ يُغفَر لَهُم مَّا قَد سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَد مَضَت سُنَّتُ ٱلأَوَّلِينَ** ﴾ [الأنفال:38]"[2].

3. تقريره لقاعدة «الجمع المحلى بالألف واللام لا يفيد العموم» في قوله تعالى: ﴿ **سَل بَنِي إِسرَٰءِيلَ كَم ءَاتَينَٰهُم مِّن ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَن يُبَدِّل نِعمَةَ ٱللَّهِ مِن بَعدِ مَا جَاءَتهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلعِقَابِ**﴾ [البقرة:211]، فقال رحمه الله: "الآية دالة على أن الجمع المحلي بالألف واللاّم لا يفيد العموم إذ ليس كل نبي مبعوثا"[3].

4. استنباطه لما يدل على أن أقل الجمع اثنين، من قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النحل: 75]، فقال رحمه الله: "هذا دليل لمن يقول إن أقل الجمع اثنين"[4]. ومن قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَفَّينَا عَلَىٰ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّينَا بِعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ وَءَاتَينَٰهُ ٱلإِنجِيلَ** ﴾ [الحديد: 27]. حيث قال: "فيه دليل على أن أقل الجمع اثنان؛ لأن الضمير في آثارهم عائد على نوح وإبراهيم"[5].

ثالثا: التقديم والتأخير[6]

اهتم ابن عرفة بقضية التقديم والتأخير في القرآن الكريم، إذ كان كثير السؤال حول سر تقديم لفظ ما في موضع وتأخيره في موضع آخر، وعن الحكمة من تقديم الخبر وتأخير المبتدأ... فتوصل بذلك إلى استنباطات جليلة قل نظيرها في كتب التفسير، فمن ذلك:

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

---

[1] تفسير ابن عرفة: 455/1.

[2] نفسه: 476/1.

[3] نفسه: 566/1.

[4] نفسه: 625/3.

[5] نفسه: 392/5.

[6] قال عنه عبد القاهر الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة. ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان".

= عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413هـ – 1992م. 106/1.

وقال عنه الزركشي رحمه الله: "هو أحد أساليب البلاغة فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق". البرهان في علوم القرآن: 87/1.

1. استنباطه للسر من تقديم المجرور في قوله تعالى: ﴿ **أَلَم تَرَ إِلَى ٱلمَلَإِ مِن بَنِي إِسرَٰٓءِيلَ مِن بَعدِ مُوسَىٰ إِذ قَالُواْ لِنَبِيّ لَّهُمُ ٱبعَث لَنَا مَلِكا نُّقَٰتِل فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ [البقرة: 246]، فقال: "إن قلت: لِمَ أضافه هنا إليهم ﴿ ﴾ [البقرة: 246] ولم يضفه في ﴿ **وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيم**﴾ [البقرة: 244]؟ قلنا: إنّما أضافه هنا؛ لأنه في مقام التبليغ لهم بخلاف الأول فإنه حكاية عن مقالتهم التي لم يوفّوا بها وعصوا **وقدم المجرور** لأنهم المقصودون بالذكر"[1].

2. استنباطه للغرض من تقديم المجرور في قول الله تعالى: ﴿ ﴾ [النساء: 125]' فقال: "إما باعتبار الملك، أو باعتبار الخلق والاختراع، **وقدم المجرور وهو خبر إما للحصر أو للتشريف**، فإن كان باعتبار الملك فالحصر ظاهر، وإن كان باعتبار الخلق والاختراع فينكره المعتزلي"[2].

3. استنباطه للحكمة من تقديم المجرور على المفعول في قول الله تعالى: ﴿ **وَإِذ قَالَ مُوسَىٰ لِقَومِهِۦ يَٰقَومِ إِنَّكُم ظَلَمتُم أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلعِجلَ** ﴾ [البقرة: 54]' فقال: "**وقدم المجرور هنا على المفعول والأصل تأخيره عنه**، ولا يقدم إلا لنكتة تتوخى، والحكمة في ذلك أن النداء إقبال على المنادى، وتخصيص له فلو قيل: وإذ قال موسى: يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم لقومه، لما كان لقومه فائدة بخلاف قوله تعالى: ﴿ **وَإِذ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَا أَبرَحُ حَتَّىٰٓ أَبلُغَ مَجمَعَ ٱلبَحرَينِ أَو أَمضِيَ حُقُبا** ﴾ [الكهف: 60] فإن تقديم المجرور هناك لمعنى آخر؛ وهو الاعتناء بالمقول له وتشريفه، والاهتمام به وتخصيصه بتلك المقالة دون غيره، وبين قوله: « **إِنَّكُم ظَلَمتُم أَنفُسَكُم** » أن الله تعالى منزه عن أن يناله شيء من ظلمهم، وإنما ضرر ذلك راجع عليهم[3].

رابعا: الإضراب[4]:

يعد الإضراب من المباحث اللغوية المهمة في بيان المعاني وفهم المباني؛ لذلك كان ابن عرفة كثير الإشارة إلى مواضع الإضراب في القرآن الكريم، مع تحديد نوعه وأغراضه وإفاداته، ثم يستنبط بناء على ذلك معاني وأحكاما وحكما جليلة؛ منها:

1. استنباطه لغرض الإضراب في قول الله تعالى: ﴿ **أَم تَحسَبُ أَنَّ أَكثَرَهُم يَسمَعُونَ أَو يَعقِلُونَ إِن هُم إِلَّا كَٱلأَنعَٰمِ بَل هُم أَضَلُّ سَبِيلا** ﴾ [الفرقان:44]، فقال: "أم بمعنى بل والإضراب بها انتقال، وتقدم أن الانتقال إنما يكون من الشيء إلى شيء أبلغ منه في بابه إما مدح أو ذم، وبيان الأبلغية هنا أن الأول: ذم لهم بخطابهم في أمر تصديقي، وهو اتخاذهم آلهتهم هواهم، والثاني: ذم لهم بخطاياهم في التصور وهو أقبح من الخطأ في التصديق"[5].

2. استنباطه للمعنى الذي أفاده إضراب الانتقال في قول الله تعالى: ﴿ **فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخرِجُوٓاْ ءَالَ لُوط مِّن قَريَتِكُم إِنَّهُم أُنَاس يَتَطَهَّرُونَ (56)فَأَنجَينَٰهُ وَأَهلَهُۥٓ إِلَّا ٱمرَأَتَهُۥ قَدَّرنَٰهَا مِنَ ٱلغَٰبِرِينَ** ﴾ [النمل:57-56]، فقال: "

---

[1] تفسير ابن عرفة: 656/1.

[2] نفسه: 473/2.

[3] نفسه: 274/1.

[4] الإضراب في اللغة هو الكف والإعراض، قال ابن فارس: "أضرب فلان عن الأمر، إذا كف، وهو من الكف" مقاييس اللغة: 399/3.

وفي الاصطلاح: "جعل الحكم الأول، موجبا كان أو غير موجب: كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: ما جاءني زيد، بل عمرو، أفادت (بل) أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون زيد غير جاء، ويحتمل ألا يصح فيكون قد جاءك".

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م. 4 /417.

[5] تفسير ابن عرفة: 409/4

والإضراب بـ "بل" إضراب انتقال، والانتقال في باب الذم إنما هو عن أمر خفيف إلى ما هو أشد منه. وقدر بعضهم الأشدية هنا بأن المضروب عنه راجع للقوة الحسية العملية، وهي منقطعة تنقضي بانقضاء ذلك الفعل. والثاني: راجع للقوة العلمية وهي دائمة؛ لأن العلم بالشيء دائم، والعمل به منقطع غير دائم"[1].

3. استنباطه لمقتضى الإضراب في قول الله تعالى: ﴿ **وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخرَجُونَ (67)لَقَد وُعِدنَا هَٰذَا نَحنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبلُ إِن هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ** ﴾ [النمل: 68-67]، فقال: "الشعور هو مبادئ العلم، ثم أضرب عنه بقوله تعالى: « »، فالأول اقتضى نفي النظر عنهم، والثاني اقتضى أنهم نظروا وتتابع نظرهم إلى عدم معرفة وقتها، وإنَّمَا لهم ظنون كاذبة أو هم في شك منها، والشاك غير حاكم بشيء، فهم جاهلون بها جهلا مركبا؛ لأن الناظر تارة ينظر عبودية نظره إلى الشك، فاستوى الطرفان عنده، وتارة يحكم بترجيح الراجح وهذا عالم، وتارة يحكم على ترجيح المرجوح، فهذا وهم وجهل مركب. وأفاد الإضراب بـ "بل" أنهم أولا جاهلون، لا شعور لهم بها ألبتَّة، بل انتقلوا إلى النظر الموصل للعلم بها، ثم نظروا وأداهم النظر إلى الشك فيها، ثم بعد ذلك قطعوا وصمموا على إنكار الإعادة، فكانوا بحيث تنفع فيهم الموعظة ويطمع في رجوعهم، ثم انتقلوا إلى حالة اليأس منهم والقطع بعدم رجوعهم[2].

خاتمة:

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يحمد الله تعالى على توفيقه وسداده، والتوبة إليه من كل خطأ أو سهو أو جهل أو نسيان، ويذكر بعض النتائج والتوصيات عسى الله تعالى أن ينفع بها البحث العلمي والباحثين.

- **أبرز النتائج:**

– تميز تفسير ابن عرفة رحمه الله عن غيره من التفاسير كونه اعتمد طريقة تعليمية تعلمية يبني مع طلابه المعارف والاستنباطات.

– اعتماد ابن عرفة رحمه الله منهجية البناء (بناء التعلمات مع طلابه الأبرار تفسيرا وتحليلا ومقارنة وترجيحا واستنباطا) دل على تنوع طرائق ابن عرفة وأساليبه في التدريس.

–اهتمام ابن عرفة بالمسائل والقضايا اللغوية في تفسيره لم يكن عرضا، وإنما كان دقيقا ومتميزا، إذ تتبع مختلف الأوجه وأبدع حلولا جمة لإشكاليات لغوية كثيرة بما يتلاءم مع لغة العرب في أسلوبها وسياقها وقواعد تركيبها واشتقاقها.

– كثير من استنباطات ابن عرفة اللغوية تعد أدلة تأصيلية مبتكرة لكثير من المسائل الخلافية.

–الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة لم يكن بمعزل عن سياق الآيات ومقاصدها الشرعية.

– الاستنباط اللغوي عند ابن عرفة الورغمي كان في كثير من الأحيان ثمرة مناقشته وتحليله بل ونقده لكثير من الآراء والأقوال التفسيرية، إذ إنه لم يكتف بسرد ما يذكره أصحاب المصادر التي اعتمدها في تفسيره، وإنما كان يتخير تلك النقول ليتعقبها إما بتقريرها وقبولها أو بردها وإبطالها، بناء على الأدلة والقواعد العلمية.

- **أهم التوصيات:**

– يوصي الباحث ببحث طرائق التدريس وأساليبه عند ابن عرفة الورغمي من خلال تفسيره، إذ إن تفسيره هو في الأصل تقييدات طلابه الأبرار لحلقه ومجالسه التفسيرية.

[1] نفسه: 4/478.

[2] نفسه: 4/484-485.

– يوصي الباحث ببحث ترجيحات ابن عرفة اللغوية، إذ إنه كان يسلك الترجيح عند تعذر الجمع والتوفيق بين الآراء في كثير من المسائل اللغوية المختلف فيها.

– يوصي الباحث ببحث جهود ابن عرفة البلاغية في تفسيره، إذ إن تفسيره وعاء لنكت بلاغية كثيرة ومتميزة.

– يوصي الباحث ببحث جهود ابن عرفة في علم البديع، إذ أبرز في تفسيره الكثير من المحسنات المعنوية، ووظف الكثير من مسائل هذا العلم في استنباط الأحكام والحكم واللطائف القرآنية.

– يوصي الباحث باعتماد تفسير ابن عرفة في الدراسات اللغوية والبلاغية الجامعية بوصفه نموذجا يجمع بين التنظير والتأصيل وبين التطبيق والتنزيل للمسائل والقضايا اللغوية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

1. أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م.
2. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (450هـ)، الحاوي الكبير، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1999م.
3. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت الطبعة: الأولى – 1412 هـ.
4. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – 1407 هـ.
5. أبو المعالي القزويني الشافعي(739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة.
6. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت.
7. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ – 1957 م.
8. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ – 1957 م.
9. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
10. أحمد الفزاري القلقشندي (821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.
12. أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية، الطبعة الأولى، «عيسى البابي الحلبي»، القاهرة 1977م.

13. الألوسي (1270هـ)، تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
14. جلال الدين السيوطي معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988م.
15. خالد بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية - بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.
16. د. محمد عبد المنعم القيعي، الأصلان في علوم القرآن، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة 1417هـ- 1996م.
17. الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية شوال 1437هـ.
18. الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م.
19. عباس حسن (1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.
20. عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413هـ - 1992م.
21. علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405.
22. فهد بن مبارك بن عبد الله الوهبي، منهج الاستنباط من القرآن الكريم، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، الطبعة الأولى2007م-1428هـ.
23. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر – تونس 1984 هـ.
24. محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية سلسلة البحوث الإسلامية، الطبعة الثانية 1417هـ.
25. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م.
26. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت.
27. محمد بن عرفة الورغمي التونسي(803هـ)، تفسير ابن عرفة برواية الأبي، دار ابن حزم 2014م.
28. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1407 هـ - 1987م.